مراحل التصحيحات الهيكلية في الجزائر .

تميزت هذه المرحلة بعدة إجراءات قامت بها السلطات الجزائرية والمتمثلة في :

1/ المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :

بدأت عملية إعادة الهيكلة بإحتشام مع بداية سنة 1980 وذلك بوضع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، الذي تم تجديد معالمه خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 على أساس تقييم السياسة التنموية التي وضعت من قبل و كذا آفاق العشرية الموالية للتطور الإقتصادي و الإجتماعي المتفق عليه من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 .

ة لك ة آ ى آ خ . ه ط ل ض ي ل ي ي :

+ تغطية كافة الاحتياجات الإجتماعية في آفاق 1990 .

+ إستثمار القاعدة البشرية للمشروع الإجتماعي في كافة القطاعات .

+ التقليل من القيود الإقتصادية التي تحد من التطور الإقتصادي كالبيروقراطية .

+ إعطاء أولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية .

+ التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الإقتصادي .

+ إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة في المخطط الإقتصادي و الإجتماعي بمشاركته في الصناعات المعدنية والميكانيكية .

+ إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها .

+ بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الإستقلال الإقتصادي و السياسي.

إلا أن عشية البدء في تنفيذ المخطط الخماسي 1980-1984 استند إلى حقيقتين في غاية الأهمية:

+ العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية .

+ إرتفاع أسعار البترول سنة 1981

وللخروج من هذه الوضعية الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الوطني قامت السلطات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت فيمايلي :

إعادة الهيكلة :

لقد عرفت هذه المرحلة نوعين من إعادة الهيكلة :

ؤ عضك ي ك بك ص ي ب :

انطلقت هذه العملية في 4 أكتوبر 1980 بعد صدور المرسوم المتعلق بها ، ضمن المخطط الخماسي الأول ، حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 8 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 256 مؤسسة، و كان الهدف هو تفتيت الأول إلى 145 . والثانية إلى 1200. مؤسسة ، و تمت هذه العملية على مرحلتين : المرحلة الأولى والتي امتدت من 1981 إلى 1982. أما المرحلة الثانية فقد انطلقت من 1982.

أما الأسس التي قامت عليها إعادة الهيكلة العضوية تتمثل في :

- التحكم في الأدوات الإنتاجية و والاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسات الصناعية.
- تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين الوظائف الإنتاج و التوزيع .
- وهذا من خلال تقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات ذات حجم صغير و متوسط .
- توزيع المقرات بعض المؤسسات على العواصم الجهوية والمدن الداخلية لتخفيف الضغط على الجزائر العاصمة التي تتركز فيها المؤسسات الصناعية بشكل أكبر .

ؤ عضك ي ك بك ال ي ب :

تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة والمؤسسة من أجل تجسيد إستقلالها وبالتالي الإستغناء على إعانات الدولة وبهذا تتحول المؤسسة إلى وحدة إقتصادية و مالية ، و بالتالي يكف المسيرين بتبرير عجزهم لعدم إستقلاليتهم في التسيير .

إن تبني هذه السياسة وهي إعادة الهيكلة منذ 1981 ، لم يعطي النتائج المرجوة منه ، مما سمح بظهور إصلاح مكمل وهو ما عرف فيما بعد باستقلالية المؤسسات ، .

استقلالية المؤسسات العمومية : والتي تعد حلقة من حلقات الإصلاح بداية من 1988. وقد مهد لهذا صدور قانون (11/82) المؤرخ في 21/ 08 /1982 المتعلقة بكيفية تنظيم الإستثمارات ، منها ما يتعلق بالقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي .

أهم الإجراءات التي سلكها هواري بومدين :

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية .
- العمل على توفير مناصب العمل .
- إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة وصيغ التعاقد .
- تنظيم الإستثمار الإقتصادي الخاص و تقديم الإمتيازات والتسهيلات للمستثمرين .
- تحديد نسبة المشاركة الأجنبية ب 49% من رأسمال الشركة .

وكان هدف الدولة من سن هذا القانون للأغراض التالية :

- الرفع من الطاقة الإنتاجية .
- توفير مناصب الشغل .
- الزيادة من الدخل الوطني .
- تحقيق مبدأ التكامل بين القطاع العام و الخاص .
- تحقيق التوازن الجغرافي .

2/ **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 :**

جاء المخطط الخماسي الثاني لتنفيذ البرامج الرامية إلى تلبية متطلبات البناء الإشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الإجتماعية و الاقتصادية للبلاد .

يرمي هذا المخطط إلى :

+ تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين بلغت نسبة تزايدهم 3،2 % سنويا .

+ مواصلة الإنتاج و الإستثمارات لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة .

+ تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الإقتصادية .

+ المحافظة على الإستقلال الإقتصادي واستقلالية قرار الدولة ، لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية ..

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة قامت السلطات بما يلي :

3/ القانون81-84 المتعلق بعملية التنازل عن الممتلكات العمومية .

4/ القانون 19-87المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي و الهدف منه هو إعادة تنظيم أملاك الدولة الزراعية وتشجيع القطاع الذي كان مهمشا منذ الاستقلال .

إذا إن الهدف الأساسي للإصلاحات هو جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة .

آزائ ا تمخ هدنطك بئإفة شئخي بغيك جئذ خلإك غقنبك تلئهمئة :

- انعدام التنويع في الصادرات واقتصار عملية التمويل على مورد واحد .
- اللجوء المستمر للقروض الأجنبية .
- وضعية المؤسسات العمومية والمشاكل التي عانت منها ، كالمشاكل المتعلقة بقرارات الاستيراد، و مشكل نسبة التشغيل و وتسيير اليد العاملة .....